



مرقت زكريا

باحث في الدراسات الإيرانية

طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تأثير الاتفاق السعودي – الإيراني على المنطقة العربية

مقدمة :

أثار البيان الثلاثي الذي صدر عن كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران في ١٠ مارس الفائت - الذي ينص على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتهما خلال مدة أقصاها شهران، على أن يتم ذلك في إطار احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية- الكثير من ردود الفعل الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على المنطقة العربية.

أن تسهم -ولو بشكل نسبي- في حل أزمت بعض دولها، بالتوازي مع بروز دور فاعل لبعض القوى الكبرى مثل الصين.

أهداف الدراسة

- ١- التعرف على مصالح كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران من وراء عقد الاتفاق.
- ٢- عرض أبرز الملفات الخلافية بين المملكة العربية السعودية وإيران ومدى تأثيرها على مساهمة الاتفاق في إحداث تطورات إيجابية ملموسة لكلا الطرفين.
- ٣- دراسة تأثير الاتفاق السعودي - الإيراني على المنطقة العربية.
- ٤- استشراف مستقبل المنطقة العربية بعد توقيع الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تناول أبرز محددات الاتفاق، والمكاسب الداخلية والإستراتيجية التي يمكن أن يوفرها لكل طرف من الأطراف الثلاثة، والملفات الخلافية

لكن اللافت للانتباه في هذا الإطار، أن الاتفاق ذاته لم يكن مفاجأة، على خلفية المحادثات التي كانت قائمة بين الرياض وطهران بوساطة عراقية منذ فترة ليست بالقصيرة، بينما التوقيت والوسيط كانا كذلك. ولكن يمكن فهم الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران في إطار الدور العالمي الذي بدأت الصين أخيراً في الاضطلاع به، ولاسيما في ظل تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد خروج واشنطن من أفغانستان والعراق، ناهيك عن المنافع التي قد يوفرها الاتفاق للطرفين السعودي والإيراني.

ورغم ظهور الكثير من التكهنات التي كشفت عن أن الاتفاق من الممكن أن يكون بمنزلة صدمة إيجابية للمنطقة، على صعيد تعزيز الاستقرار السياسي، ورفع مستويات التعاون الاقتصادي بين دولها، فإن ذلك سيكون مشروطاً بمدى التزام إيران ببنود الاتفاق ومدى قدرة طهران والرياض على الوصول إلى حلول ملائمة للخلافات المثارة فيما بينهما.

ولكن إذا نجحت هذه الجهود، فمن المتوقع أن تشهد المنطقة العربية ترتيبات أمنية وسياسية جديدة، من شأنها



الهجوم العسكري على منشآت أرامكو النفطية السعودية باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ كروز، مما أدى إلى تعطيل نصف إنتاج المملكة العربية السعودية اليومية من النفط. وعلى مدى العامين السابقين لتوقيع اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران، جرت بينهما عدة جولات من المحادثات بوساطة عراقية -عمانية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في إطار محددات السياسة الخارجية التي انتهجتها إيران في عهد الرئيس الإيراني الحالي إبراهيم رئيسي والقائمة على الانفتاح على دول الجوار بهدف الحد من أزمات إيران الداخلية والتقليل من حجم النفوذ الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (٢). واللافت للانتباه في هذا السياق، أنه رغم أن حادثة أرامكو كان تمثل نقطة غير مسبوقة من التوتر بين إيران والمملكة العربية السعودية، فإنها أدت إلى تسريع وتيرة الاتصالات بين البلدين، ورغبة حثيثة من قبل الرياض لإنهاء خلافاتها مع طهران.

ولكن تصاعدت حدة التوتر بين البلدين مرة أخرى، على خلفية اتهام إيران للمملكة العربية السعودية بالوقوف وراء تغذية الاحتجاجات الداخلية التي اندلعت في إيران عقب وفاة الشابة الإيرانية من أصل كردي مهسا أميني على يد شرطة الأخلاق في سبتمبر لعام ٢٠٢٢، من خلال قناة "إيران انترنشيونال" التي تتبع سياسة معارضة لتوجهات نظام الولي الفقيه في إيران، الأمر الذي وصل إلى تهديد الحرس الثوري باغتيال القائمين على القناة، مما أدى لنقل مقرها من لندن إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٤). وبالتالي، أدت كل هذه الأحداث في مجملها إلى إيجاد رغبة متبادلة لدى كل من الرياض وطهران في استئناف العلاقات، بدعم من الصين التي تحظى بأدوات للتأثير على كلا الطرفين.

ثانياً: مكاسب إيران من وراء الاتفاق:

يمكن القول إن عقد هذه الاتفاقية من جانب إيران في هذا التوقيت، رغم استمرار المحادثات مع المملكة العربية السعودية منذ فترة ليست بالقصيرة، يعود إلى منافع عدة يوفرها الاتفاق لإيران، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

١- تخطى التداييعات السلبية للمواجهة مع

واشنطن: كشفت بعض التقديرات أن هذه الاتفاقية

تُعدُّ بمنزلة عامل حاسم في إطار المواجهة الإيرانية

مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي

التي يُمكن أن تؤثر على إتمام تنفيذ الاتفاق بين الطرفين، فضلاً عن التعرف على التطورات الإيجابية التي يمكن أن يؤثر من خلالها على المنطقة العربية.

وسوف يتم عرض هذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

- ١- أسباب قطع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وسياق توقيع الاتفاق.
- ٢- مكاسب إيران من وراء الاتفاق.
- ٣- مكتسبات المملكة العربية السعودية من توقيع الاتفاق.
- ٤- مصالح الصين من الوساطة بين الرياض وطهران.
- ٥- أبرز الملفات الخلافية التي يمكن أن تعوق تنفيذ الاتفاق.
- ٦- تداعيات الاتفاق على المنطقة العربية.
- ٧- رؤية استشرافية لمستقبل المنطقة العربية في ظل الاتفاق السعودي الإيراني.
- ٨- خاتمة.

أولاً: أسباب قطع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وسياق توقيع الاتفاق:

جاء قطع العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦ على خلفية إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر، وهو ما أفاد على إثره وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير بأن هذا الإجراء جاء كرد فعل على ما وصفه برغبة إيران في تفويض أمن المملكة العربية السعودية بسبب الأعمال الإرهابية التي كان يقوم بها نمر النمر، فضلاً عن معارضته الصريحة حكم آل سعود في الرياض (١).

وتأسيساً على ما سبق، اقتحم متظاهرون إيرانيون مقر السفارة السعودية في طهران وأضرموا فيها النيران؛ حيث رأت إيران أن هذا الإجراء من جانب السعودية يمثل تعدياً على سياستها القائمة على دعم الشيعة في كل أنحاء العالم. واتضح ذلك في التصريحات المهددة للمتحدث باسم الخارجية الإيرانية في ذلك الوقت جابري أنصاري الذي أكد أن ما وصفه بـ "السياسة العقيمة" المتبعة من جانب المملكة العربية السعودية سيكون لها عواقب على من يؤيدونها، وسيتعين على الحكومة السعودية أن تدفع الثمن (٢).

وبلغ التصعيد بين المملكة العربية السعودية وإيران قمة التوتر في سبتمبر لعام ٢٠١٩ إثر اتهام طهران بالضلوع في

مثل الإمارات العربية المتحدة على آخر مستجدات المفاوضات النووية مع الغرب^(٨).

وفى سياق متصل، فإن الاتفاق السعودي الإيراني يمكن أن يدفع بالمحادثات النووية بين إيران والغرب قدماً فى إطار نص الاتفاق ذاته على ضرورة حل إيران لقضية برنامجها النووى، بما يضمن أمن دول الخليج، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر فى مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٩).

٣- الحد من الضغوط الداخلية: أكدت بعض

التقديرات أن تخفيف حدة التوتر، وانخراط طهران فى سياسة التعاون والتفاعل والتسوية مع الجيران، من شأنه أن يؤدى لمزيد من الانفتاح على العالم، بما يسهم فى الحد من الأزمة الاقتصادية الداخلية عن طريق تحفيز الدول الغربية لتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فضلاً عن تخفيف حدة القبضة الأمنية المفروضة على الحقوق والحريات وبعض القضايا الحيوية الأخرى مثل الحجاب الإلزامى فى إيران^(١٠).

وفى هذا السياق، يمكن القول إن إيران ترغب من وراء الاتفاق مع الرياض وبكين فى تكثيف التفاعل مع هذه الأخيرة، بما يسهم فى استعادة الطلب الصينى على نفطها، بعد أن أدت العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا إلى تحول اعتماد الصين فى جزء كبير من تلبية احتياجاتها النفطية إلى موسكو التى توفره لها بأسعار أقل، ولاسيما بعد فرض جزاءات اقتصادية عليها حالت دون تصدير النفط الروسى إلى الغرب. فبالنسبة لبكين كان هذا التحول بمنزلة ثمن زهيد فى مقابل المزايى التى عادت عليها من دعم الاقتصاد الروسى، فضلاً عن كونها خطوة تهدف إلى تجنيبها الأمر الأكثر إثارة للتصعيد مع الغرب والمتمثل فى بيع السلاح إلى روسيا^(١١).

٤- التخفيف من حدة الموقف الإسرائيلى المناهض

لإيران فى المنطقة، عكست ردود فعل المسؤولين الإسرائيليين على الاتفاق الإيراني مع المملكة العربية السعودية، حالة عدم الرضا العام داخل تل أبيب عليها، ولاسيما فى ظل الأزمة الداخلية التى تعيشها إسرائيل فى الوقت الحالى فى ظل اندلاع الاحتجاجات

يأتى فى إطار مستويين أساسيين يتضح أولهما فى العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران والتى تم تكثيفها خلال الفترة الأخيرة، ولاسيما خلال الفترة اللاحقة على وفاة مهسا أمينى. لذا، يمكن لهذه الاتفاقية أن تسهم فى مزيد من الانفتاح الإقليمى لإيران على دول جوارها، بل والعالمى مع بعض القوى الكبرى مثل روسيا والصين، خاصة بعد أن أصبحت إيران لاعباً لا يمثل مشكلة لأصدقائه الأقوياء على المستوى الدولى من الناحية العملية^(٥).

وعلى المستوى الثانى، يمكن القول أن هذه الاتفاقية من شأنها أن تخفف من حدة الدعاية الأمريكية الهادفة للترويج لما يعرف بـ "الإيرانوفوبيا"، بالتوازي مع إحباط جهودها بشأن تصوير إيران كعدو لدول الخليج العربى، وبالتالي، التقليل من حدة الاستقطاب القائم على تأسيس تكتلات عربية إسرائيلية مواجهة لإيران. على الأينى ذلك استمرار التعاون السعودى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى من المتوقع أن تقوم به إيران أيضاً فى حالة توافقتها مع واشنطن على رفع العقوبات والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة فى إطار يحقق مكاسب ترضيها^(٦).

٢- فك عقدة المفاوضات النووية: تم عقد الاتفاق بين

المملكة العربية السعودية وإيران، فى وقت حاسم بشأن مساعى عودة إيران والغرب إلى مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة؛ حيث كشفت مصادر تابعة لوزارة الخارجية الألمانية فى ٢٧ مارس ٢٠٢٣ عن حدوث لقاء بين دبلوماسيين أوروبيين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مع نائب وزير الخارجية الإيرانى وكبير المفاوضين النوويين على باقرى كنى فى أوصلو^(٧).

وبالنظر إلى أن بعض الدول المنخرطة فى مفاوضات الاتفاق النووى مع إيران مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا طالبت بتأمين مصالح دول الخليج فى أى اتفاق محتمل مع إيران، فيمكن لهذه الأخيرة بعد عقد الاتفاق مع المملكة العربية السعودية أن تتخطى هذه العقبة من خلال إطلاع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى



مرقت زكريا

المناهضة لقانون الاصلاحات القضائية الذي يرغب فى تطبيقه رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو. وفى هذا السياق، أشارت بعض التقديرات إلى أن هذه الاتفاقية كانت بمنزلة ضربة كبيرة لاتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، بل إن هذه الاتفاقيات قد فقدت جزءاً كبيراً من أهدافها التى كانت قائمة بالأساس على معاداة إيران.

ومع ذلك، قد لا ينفى حدوث انفراجة فى العلاقات بين الرياض وطهران، إمكان دخول المملكة العربية السعودية فى اتفاق سلام مع إسرائيل؛ حيث كشفت صحيفة التايمز البريطانية خلال إحدى المقالات المنشورة على موقعها خلال الفترة الأخيرة عن أن الرياض قد تقوم بذلك فى مقابل الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية، ومساهمة أمريكية فى تطوير برنامج نووى مدنى، وقيود أقل على مبيعات الأسلحة الأمريكية إليها.

كما أن السعوديين لا ينظرون إلى الاتفاق مع إيران، وإمكان عقد اتفاق آخر مع تل أبيب على أنهما متعارضان، لكن لا شك فى أن القيام بهذا الإجراء بات أكثر تعقيداً للرياض. على أن يمثل الانفراج بين المملكة العربية السعودية وإيران مكسباً كبيراً لفلسطين، على اعتبار أن إيران من أشد الداعمين للقضية الفلسطينية، ولو على مستوى يقتصر على الخطاب وبعض المساعدات العينية البسيطة^(١٢).

ثالثاً: مكتسبات المملكة العربية السعودية من توقيع الاتفاق؛

سعت المملكة العربية السعودية لتحقيق بعض الأهداف من وراء توقيع هذا الاتفاق مع إيران، والتي تتمثل فى:

١- إبراز الاستقلالية: كان تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة العربية والذي توج بالانسحاب من العراق وأفغانستان، بمنزلة مُحفز للمملكة العربية السعودية لإعادة صياغة توجهات سياستها الخارجية، مما أدى للابتعاد قليلاً عن الغرب، فى مقابل الاتجاه نحو توازن شراكاتها مع عدد أكبر من القوى الإقليمية والكبرى، والتي من بينها روسيا والصين.

وفى السياق ذاته، أدرك الحكام السعوديون، أن الاعتماد الاقتصادى على الغرب فقط من شأنه أن

يضر بمصالح الرياض فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التى أعقبت العملية العسكرية الروسية الشاملة فى أوكرانيا، ومطالب واشنطن بزيادة المعدلات اليومية لانتاج النفط، بما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذى من شأنه أن يؤدي لتقليل الأرباح التى يمكن أن تحصل عليها المملكة العربية السعودية وبعض الدول النفطية الأخرى^(١٣).

٢- الحد من التدايعات السلبية للتنافس الإسرائيلى الإيراني على المنطقة العربية: جاء الاتفاق السعودى مع إيران، فى إطار إدراك القادة السعوديين بأن تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة من شأنه أن يُزيل بعض الموانع التى كانت تكبح جماح التوتر المتزايد بين طهران وتل أبيب.

وفى السياق ذاته، يتوافق هذا الاتفاق مع الرغبة السعودية فى الحد من التصعيد مع إيران، وهو الأمر الذى ظهرت أبرز ملامحه فى عام ٢٠١٩ عندما تم اتهام إيران بالضلوع فى الهجوم على منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية عن طريق طائرات مُسيّرة، مما أسفر عن خسائر باهظة نتجت عن توقف نصف كميات النفط التى يتم إنتاجها داخل المملكة العربية السعودية. وهو الأمر الذى لم يقابل برد فعل ملائم من قبل واشنطن، مما شكّل صدمة فى الرياض، وبدأ القادة السعوديون على أثره فى التشكيك بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كشريك إستراتيجى موثوق^(١٤).

٣- تعزيز مقاربة «السلام... والتنمية الاقتصادية»:

يأتى الاتفاق السعودى مع إيران فى إطار ما أظهرته السنوات الأخيرة من حكم وليّ العهد السعودى محمد بن سلمان عن رغبة حثيثة من قبل المملكة للاتجاه نحو توظيف إستراتيجيتها الخارجية القائمة على تعدد الشركاء، لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية فى الداخل، وهو ما فرض عليها ضرورة تحقيق وجود متوازن فى الساحات الجيوسياسية المختلفة خاصة فى منطقة الخليج العربى^(١٥).

وفى السياق ذاته، عبّرت المملكة العربية السعودية عن رغبتها فى الاستثمار فى إيران، وهو الأمر الذى ورد فى أحد تصريحات وزير المالية

بكين بمنزلة انتصار سياسى مهم للصين، وفى حال نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية، فإن ذلك من شأنه أن يوفر مجالات نفوذ أوسع ليكين فى المنطقة العربية وخارجها. كما أن استمرار هذا التأثير يعنى بالتأكيد مواصلة تقليص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى والقبول بشريك قوى فى تقاسم المصالح والنفوذ^(١٩).

٣- تعزيز العلاقات الصينية مع الرياض وطهران:

تأتى الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران فى إطار رغبة بكين بتعزيز الاستقرار فى المنطقة العربية، الأمر الذى من شأنه أن يخدم تطوير مصالحها الاقتصادية مع كلا الدولتين وفى هذه المنطقة بشكل عام. وفى هذا السياق تكشف الإحصاءات عن أن المملكة العربية السعودية أصبحت أكبر شريك تجارى للصين فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ٢٠٢٢ بميزان تجارى تجاوز ٨٧ مليار دولار. وفى السياق ذاته، كشفت بعض التقديرات عن أنه من المتوقع ألا تتف جهود الصين فى المنطقة على إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، بل إنها ستقوم بعقد اتفاقية إقليمية تسهم فى تعزيز الاستقرار الضرورى للاستثمار الاقتصادى والإستراتيجى، بالتركيز على المنطقة العربية^(٢٠).

وتأسيساً على ما سبق، ترغب الصين من وراء هذه الجهود فى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فرض هيمنتها على أسواق الطاقة العالمية خلال القرن الحادى والعشرين. ويبرر ذلك ما كشفت عنه بعض الإحصائيات، من تدفق غالبية النفط والغاز من دول الخليج الست شرقاً إلى آسيا بكميات تفوق بكثير الشحنات المتجهة غرباً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية خلال السنوات القليلة الماضية^(٢١).

وهنا، لابد من تأكيد أن هذه المصالح غير منفصلة عن بعضها البعض، ولكنها قد تكون متداخلة إلى الحد الذى قد يجعلها متوافقة فى بعض الأحيان، ومتعارضة فى أوقات أخرى، بالتوازي مع تسارع وتيرة الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، التى يمكن أن تؤدى فى بعض الأحيان إلى تغيير توجهات أى دولة من الدول الثلاث السالفة الذكر، أو وقوع أحداث كبيرة يمكنها أن ترتب تقاهمات جديدة على المستوى السياسى، والأمنى والاقتصادى بين هذه الدول.

السعودى محمد الجدعان فى ١٥ مارس ٢٠٢٢ عندما أشار إلى أن هناك فرصاً كثيرة للاستثمار بين السعودية وإيران، منوهاً إلى أنه لا توجد أى عوائق فى هذا الإطار مادام سيتم احترام بنود أى اتفاق^(١٦).

رابعاً: مصالح الصين من الوساطة بين الرياض وطهران:

تعددت مصالح الصين وراء القيام بدور الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلى:

١- تكثيف الضغوط على واشنطن:

التقديرات عن أن الدور الذى لعبته الصين فى التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران يُعد بمنزلة مَلَمَح واضح على تراجع الدور الأمريكى بالمنطقة. ويبدو الأمر وكأن الصين ترغب فى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق نفوذها الرئيسية كالشرق الأوسط، فى مقابل التدخل الأمريكى فى بعض الملفات المهمة والحساسة بالنسبة للصين مثل قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي^(١٧).

وفى هذا السياق، أعقب الاتفاق السعودى الإيرانى زيارة قامت بها رئيسة تايوان تساي إنغ ون إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٩ مارس ٢٠٢٢، وكأنه بمنزلة رد على الدور المتصاعد للصين فى الشرق الأوسط. وهو ما أعلنت على أثره وزارة الدفاع التايوانية أن ١٠ طائرات صينية عبّرت خط المنتصف بمضيق تايوان الذى يُمثل حاجزاً غير رسمى بين الجانبين^(١٨).

٢- الاستعداد لدور عالمى جديد:

يمكن القول إن دور الصين فى العالم كان مقصوراً حتى فترة قريبة من الناحية الإستراتيجية على مجالات المنافسة والنفوذ الاقتصادى فقط، فى الوقت الذى كانت تتخرط فيه بكين بشكل أقل فى المجالات السياسية. وبالتالي، فإن دخول الصين الرسمى والواسع النطاق إلى الخليج العربى وسيطاً لإقامة علاقات بين دولتين رئيسيتين فى المنطقة، يُعدُّ خطوة غير مسبوقه من حيث الوجود الجيوسياسى فى مجال النفوذ الأمريكى.

وفى هذا الإطار، تُعدُّ الوساطة الصينية الناجحة بين إيران والسعودية وتوقيع الاتفاقية فى



خامساً: أبرز الملفات الخلافية التي يمكن أن تعوق تنفيذ الاتفاق:

رغم الانفراجة الكبيرة التي قد يُخلفها الاتفاق السعودي الإيراني على بعض دول الأزمات في المنطقة العربية، فإن الأمر يتوقف على مدى قدرة كل من الرياض وطهران على التعامل مع بعض القضايا الخلافية فيما بينهما، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1- البرنامج النووي الإيراني: يُعد البرنامج النووي

إيران بمنزلة العُقدة الرئيسية في إطار الخلافات بين المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية من ناحية وإيران من جهة أخرى. فرغم تظاهر إيران بالقيام بتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه دائماً ما كان لديها ما تخفيه، الأمر الذي يتضح فيما تكشف عنه التقارير الربع سنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أمور جديدة في هذا الشأن سواء فيما يتعلق بزيادة مستوى تخصيب اليورانيوم أو استخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة، أو الكشف عن مواقع نووية غير مُعلن عنها من جانب إيران، وهي النقطة الخلافية للغاية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ فترة ليست بالقصيرة وحتى الآن.

وفى هذا السياق، تطرقت أحد بنود الاتفاق السعودي الإيراني بشكل صريح إلى هذه المسألة، مُطالباً إيران بتوطيد تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنهاء أزمة برنامجها النووي مع القوى الغربية، ولكن قد يتوقف إتمام تنفيذ الاتفاق الإيراني مع الرياض على مدى رغبة وقدرة إيران على حل هذه القضية الشائكة (٢٢).

2- التدخل الإيراني في شئون دول المنطقة العربية:

من المتوقع أن يواجه الاتفاق السعودي الإيراني اختباراً كبيراً فيما يتعلق بهذه النقطة، ولاسيما أن البيان الصادر عن الاتفاق وجّه اهتماماً كبيراً لهذا المُحدّد؛ فبعد أن حثّ البيان على ضرورة تطوير "علاقات حسن الجوار"، كرّر الأمر بصورة أخرى مطالباً بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، الأمر الذي يكشف عن قلق سعودي من استمرار النهج

الإيراني القائم على دعم بعض الفاعلين في بعض الدول العربية مثل العراق، وسوريا ولبنان واليمن، ويعكس عدم ثقة المملكة العربية السعودية في وعود إيران، خاصة فيما يتعلق بتعليق دعمها العسكري جماعة الحوثى اليمنية، بل وحثها على تقديم تنازلات حقيقية على طاولة المفاوضات.

وبالتالى، يمكن القول إن الاتفاق السعودي الإيراني من شأنه أن يوفر شرطاً مفيداً ولكنه غير كاف لتجاوز إرث حالة العداة التي كانت سائدة بين الرياض وطهران، ناهيك عن إيجاد نوع من الثقة والضمانات المطلوبة لتأمين اتفاق قابل للتطبيق ومُستدام بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثى اليمنية. وما يُبرر ذلك هو تصريح رئيس تحرير صحيفة "كيهان" المحسوبة على التيار المتشدد في إيران حسين شريعتمدارى بعد فترة وجيزة من عقد الاتفاق بين الرياض وطهران، بأن هذه الأخيرة لن تتوقف عن دعم محور المقاومة، فضلاً عن تأكيد قائد جماعة حزب الله اللبنانية التابعة لإيران، بأنه من غير المتوقع أن تأتى تداعيات هذا الاتفاق على حساب دول المنطقة (٢٣).

3- الدور الأمريكي فى المنطقة: قد تكون العلاقات

الوطيدة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز القضايا الخلافية خلال الفترة اللاحقة على تنفيذ الاتفاق؛ حيث تُعد إيران من أبرز الدول الراضة للوجود الأمريكى فى المنطقة من الأساس. ويمكن تبرير ذلك من خلال منطلقات عدّة يتمثل أولها فى أن إيران تعتبر نفسها بمنزلة قوة إقليمية مؤثرة فى الشرق الأوسط، وبالتالي، لا ترغب فى أن تُزاحمها أى قوة أخرى على هذا النفوذ.

ومن ناحية أخرى، ترفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة الأخرى وأبرزها المملكة العربية السعودية التدخل الإيراني فى دول الأزمات. خاصة أن ذلك يترتب عليه تهديد المصالح الأمنية لكل من واشنطن ودول المنطقة على حد السواء، وهو الأمر الذى اتضحت أبرز ملامحه فى الهجمات العسكرية المتلاحقة من قبل الجماعات المسلحة التابعة لإيران فى العراق على أهداف

وطهران وبكين، وبالتالي، قد يخلف ذلك في مجمله تداعيات قد لا تبدو هينة على الاتفاق السعودي - الإيراني أيضاً.

سادساً: تأثير الاتفاق الإيراني - السعودي على المنطقة العربية:

من المتوقع أن يكون للاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية نتائج إيجابية على دول الأزمات في المنطقة العربية، فضلاً عن بعض الترتيبات السياسية والأمنية التي يمكن أن تعكس على المنطقة العربية من الناحية الإستراتيجية وهو الأمر الذي يمكن توضيحه فيما يلي:

١- اليمن: يأتي اليمن على قائمة الملفات المشمولة بالتهدة والحل، وهو الأمر الذي تم ذكره بشكل صريح في بنود الاتفاقية التي عُقدت بين الرياض وطهران في ١٠ مارس الفائت؛ حيث تُعدُّ الأزمة اليمنية من أبرز الخلافات المثارة بين الطرفين، على خلفية دعم كل منهما التيارات السياسية المتعارضة، وهو الأمر الذي تمثلت أبرز تجلياته في دخول تحالف دعم الشرعية الموالي للمملكة العربية السعودية لمحاربة جماعة الحوثى اليمنية المدعومة إيرانياً في عام ٢٠١٥.

وبالتوازي مع ذلك، كشفت تقارير غربية عدة عن أن إيران تقف وراء دعم جماعة الحوثى اليمنية بالمال والسلاح، وتمثلت أبرز ملامح ذلك فيما أعلنته وزارة العدل الأمريكية في ١ أبريل ٢٠٢٢ من أنها تحفظت على أسلحة إيرانية (مليون قطعة من الذخائر، بالإضافة إلى الآلاف من أجهزة التفجير الصاروخى) متوجهة إلى اليمن. وبالتالي، من المؤكد أن تتجه إيران في إطار تنفيذ الاتفاق إلى استغلال نفوذها على جماعة الحوثى للدخول في مفاوضات جادة مع الرياض، تؤدي في النهاية إلى حل هذه الأزمة^(٢٦).

وربما يأتي ذلك في ظل مجموعة من المستجدات المهمة التي تمثلت في عدم قدرة حكومة عبدربه منصور هادى على تمثيل اليمن سياسياً ودبلوماسياً على المدى الطويل، بالتوازي مع الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها المملكة العربية السعودية على الصعيد المالى والإستراتيجى من خلال تورطها في حرب اليمن. ويتزامن ذلك، مع عدم قدرة جماعة الحوثى المدعومة إيرانياً على تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض، بالتوازي مع ضعف إمكاناتها فيما يتعلق بممارسة بعض العمليات التخريبية داخل المملكة العربية السعودية؛ حيث اتجهت الرياض بعد حادثة الهجوم على أرامكو في عام ٢٠١٩ لتعزيز بنيتها الدفاعية لمواجهة هجمات مشابهة^(٢٧).

أمريكية في بغداد وعلى مواقع حيوية لحلفاء واشنطن بالمنطقة مثل ضرب منشأة أرامكو السعودية ومطار أبوظبي^(٢٤).

٤- اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية: رغم أن الافتراض السائد بأن الاتفاق السعودي الإيراني كان بمنزلة ضربة حاسمة أفرغت الاتفاقيات بين بعض الدول العربية وإسرائيل من مضمونها، فإنها مازالت هناك محاولات في هذا الاتجاه، ومن غير المتوقع أن تتوقف إسرائيل عن مساعيها الهادفة إلى عقد المزيد من اتفاقيات السلام مع الدول العربية الأخرى، ولاسيما في تراشق الاتهامات بين قادة الحكومتين الحالية والسابقة في تل أبيب حول من المسئول عن التقاعس في عقد اتفاق مع المملكة العربية السعودية، الأمر الذى أدى لاستئناف العلاقات السعودية الإيرانية بالمقابل^(٢٥).

وترى الباحثة أنه يمكن لأى تغيير في هذه الملفات

الأربعة الرئيسية أن يؤدي إلى ترتيب تداعيات جديدة ليس فقط على العلاقات الإيرانية السعودية، ولكن على علاقة أى منهما بالقوى الكبرى مثل الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال يمكن أن ينتج عن عودة إيران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية تطورات إيجابية كبيرة في العلاقات الإيرانية الأمريكية ومزيد من الانفتاح الإيراني على القوى الغربية. وبالتالي، حدوث تراجع نسبي للعلاقات بين طهران وبكين وعدم التزام من قبل إيران بتنفيذ الاتفاق مع المملكة العربية السعودية، بالنظر إلى العلاقات المتوترة نسبياً بين هذه الأخيرة وواشنطن، بعد رفض الرياض في إطار منظمة أوبك لتنفيذ رغبات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى زيادة المعدلات اليومية لإنتاج النفط، بالتوازي مع سعى الرياض لتتوسع شراكاتها الدولية بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى، يُمكن أن يؤدي عقد المملكة العربية السعودية لاتفاق سلام مع إسرائيل - التي ترى أنه لا يتعارض مع استئناف علاقتها مع إيران - إلى تغيير التفاهات الأمنية والسياسية في المنطقة، بما يؤدي لمزيد من التقارب السعودي - الإسرائيلي - الغربى، الأمر الذى من شأنه أن يُسفر عن تراجع نسبي فيما يتعلق بمسار تطور العلاقات بين الرياض



مرقت زكريا

قام بها وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إلى القاهرة في ١ أبريل ٢٠٢٣،^(٢٠). وأعلنت على أثرها منصات إعلامية سعودية أنه تمت دعوة الرئيس السوري بشار الأسد للمشاركة في القمة العربية التي عقدت في الرياض، وقد حضرها بالفعل في الـ ١٩ من شهر مايو الماضي ٢٠٢٣^(٢١).

٤- لبنان: قد يكون للاتفاق السعودي الإيراني تداعيات إيجابية على حل أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان والممتدة منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢، والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها بيروت، وهو ما يمكن تحقيقه عبر ضخ المزيد من الاستثمارات السعودية هناك.

كانت المملكة العربية السعودية من أبرز الدول غير الراضية عن تصاعد نفوذ الوكيل الإيراني في لبنان المتمثل في جماعة "حزب الله" وسيطرته على مفاصل الدولة اللبنانية، ولكن بعد عقد الاتفاق وفي ظل التنسيق مع الجمهورية الإسلامية مع المتوقع أن تكون الأوضاع أكثر ملاءمة لدور سعودي أكثر فاعلية في لبنان^(٢٢).

من الجدير بالذكر تأكيد أن الفصل التعسفي بشأن التداعيات الإيجابية التي يمكن أن يخلفها الاتفاق السعودي الإيراني على الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية داخل الدول العربية المختلفة، ما هو إلا بغرض الدراسة، ولكن في الواقع فإن هذه الملفات متداخلة ليس فقط فيما بينها في إطار كل دولة على حدة ومع بعض الملفات الأخرى داخل الدول العربية الأربع المشمولة بالتأثير، ولكنها مرتبطة بالتفاعلات الإقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية.

فعلى سبيل المثال، يتوقف حل الأزمة السورية في جزء كبير منه على مدى رضا المواطنين في سوريا ولاسيما فيما يتعلق بالجماعات المعارضة عن بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في سدة الحكم، ومدى التوافق بين القوى الإقليمية والدولية الموجودة في سوريا والتي تتمثل في روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وإيران وتركيا حول محددات التسوية ومدى اتساق أو تعارض مصالح كل طرف منها مع هذه المعايير، بالتوازي مع ترحيب أو رفض قادة الدول العربية الأخرى لعودة العلاقات مع سوريا، ومستوى اختلافهم أو اتفاقهم مع توجهات القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية.

٢- العراق: من المتوقع أن ينعكس الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران إيجابياً على العراق، على خلفية كون العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ ساحة للتنافس بين الرياض وطهران. فلطالما استغلت إيران سلطاتها الواسعة من خلال الجماعات السياسية والعسكرية التابعة لها هناك لتكثيف الضغوط على المملكة العربية السعودية خاصة من الناحية الأمنية، الأمر الذي ثارت على أثره بعض الشبهات خلال الهجمات العسكرية التي تمت على أرامكو السعودية ومطار أبو ظبي حول انطلاق هذه الضربات من بغداد^(٢٨).

وبالتالي، من المحتمل أن يؤثر الاتفاق بين الرياض وطهران على العراق من نواح عدة يتمثل أبرزها في تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق ضبط أكثر للمليشيات العسكرية التابعة لإيران هناك، ولاسيما فيما يتعلق بالحد من الهجمات العسكرية أو وقف الخطاب التحريضي لبعض المنصات العراقية ضد المملكة. ومن ناحية أخرى، قد يساهم إعادة العمل بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين الرياض وطهران في تعزيز الجهود الهادفة لملاحقة بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، من المتوقع أن تعمل المملكة العربية السعودية على توسيع استثماراتها في العراق بالتزامن مع عدم الاعتراض من قبل الجماعات الموالية لإيران^(٢٩).

٣- سوريا: من المتوقع أن يكون الملف السوري هو المحطة الأهم التي ستشهد انفراجة سريعة كأحد التداعيات الإيجابية للاتفاق السعودي الإيراني؛ ففي الوقت الذي كانت تدعم فيه إيران بقاء الرئيس السوري بشار الأسد، أدانت المملكة العربية السعودية الطريقة التي تعامل بها النظام مع المظاهرات التي اندلعت ضده في عام ٢٠١١. ولكن برزت تطورات عديدة في هذا الإطار ولاسيما بعد التدخل الروسي في سوريا لتوطيد دعائم حكومة بشار في مواجهة المعارضة.

وبمرور الوقت، فرض النظام السوري بقيادة بشار الأسد نفسه كحقيقة على الأرض، الأمر الذي شجع الكثير من الدول العربية على التفكير في استئناف علاقاتها مع سوريا، الأمر الذي اتضح في زيارات قام بها مسئولون سوريون إلى الدول العربية والعكس، وهو ما برزت آخر ملامحه في الزيارة التي

وشمال إفريقيا بشكل أعم. وعلى جانب آخر، تُعد الوساطة الصينية في هذا الإطار، بمنزلة خطوة إلى الأمام فيما يتعلق برغبة بكين في الحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر على السياسات الخليجية وعملية صنع القرار في المنطقة العربية^(٣٤).

وبالتالي، لم تُعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة التي لا غنى عنها في المنطقة العربية، أو بالأحرى الدولة الوحيدة القوية أو المرنة بما يكفى للتوسط في اتفاقيات السلام، فقد بدأت الصين في المشاركة بنصيب معقول في هذا الإطار. وهو الأمر الذي يتوافق مع ما أعلنه الرئيس الصيني الحالي شى جى بينج خلال أحد خطاباته السابقة على الوساطة بين الرياض وطهران في أنه من المؤكد أن بكين ستكون أحد المشاركين البارزين في صياغة النظام العالمي الجديد، وها هو الأمر الذي بدأت تتضح أبرز مؤشرات في المنطقة العربية. وبالتالي، من المتوقع أن تأخذ دول المنطقة المتنافسة الضغوط بل والأهم المصالح الصينية في الحسبان خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي يكشف عن أن المنطقة العربية سيحكمها لاعبون جدد بقواعد جديدة^(٣٥).

سابعاً- رؤية استشرافية لمستقبل المنطقة العربية في ظل الاتفاق السعودي الإيراني:

رغم أنه من السابق لأوانه الحديث عن مدى مساهمة الاتفاق الإيراني مع المملكة العربية السعودية في تشكيل نظام جديد داخل المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن تسعى إيران إلى استئناف علاقاتها مع أكبر عدد من دول المنطقة، وهو الأمر الذي اتضح بالفعل في إعلان السفير الإيراني في بغداد محمد كاظم آل صادق بعد توقيع الاتفاق مع المملكة العربية السعودية رغبة إيران في استعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة (تمثيل دبلوماسي على مستوى السفير، بدلاً من القائم بالأعمال) مع جمهورية مصر العربية، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الخارجية الإيرانية لعقد لقاءات ثنائية مع قادة مملكة البحرين لاستئناف العلاقات معها أيضاً^(٣٦).

من ناحية أخرى، يكشف الاتفاق عن أن الصين قد شرعت في التخلي عن نهجها السلبي القائم على التعاون الاقتصادي حصراً، وبدأت للتو في لعب دور دبلوماسي وأمني أكثر أهمية في المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط

خاتمة:

رغم اعتبار إيران بمنزلة الفائز الحقيقي من اتفاقها مع المملكة العربية السعودية على خلفية حاجتها لتوظيف هذا الاتفاق على مستويات عدة يتمثل أبرزها في التخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تواجهها في الداخل، فإنه من المتوقع أنه انطلاقاً من مصالح الأطراف الثلاثة المملكة العربية السعودية وإيران والصين من وراء عقد هذه الاتفاقية، فإنهم سيكونون حريصين للغاية على المساهمة بأقصى قدر ممكن في الاستفادة منها وتنفيذها والعمل بها.

وتأسيساً على ذلك، سيكون لهذا الاتفاق تداعياته الإيجابية الملموسة على دول الأزمات في المنطقة العربية، والتي تتمثل في العراق وسوريا ولبنان واليمن، إلا إنه من المتوقع أن تتوقف هذه المميزات الإستراتيجية على مدى التزام كل الأطراف خاصة فيما يتعلق بإيران ببند الاتفاق ورغبتها في تنفيذها، بالتوازي مع قدرة كل من المملكة العربية السعودية وإيران على التعامل بإيجابية مع الملفات الخلافية فيما بينهما والإصرار على الاستفادة من النواحي الإيجابية التي يوفرها الاتفاق.

وهنا، سيكون لذلك كله تداعياته على المنطقة العربية التي رغم اتجاه العلاقات فيما بين الدول بداخلها إلى الانفتاح والاستقرار، فإن ذلك سيتوقف على النظام الجديد (قيد التشكل) في هذه المنطقة، ومدى قدرة بعض اللاعبين الجدد مثل الصين على إحداث التحول المنشود الذي من شأنه أن يضمن تحقيق التوازن بين بعض القوى الإقليمية المهمة مثل المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن تحييد التأثير السلبي الذي يمكن أن تُحدثه بعض القوى الدولية والإقليمية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.



المراجع :

- (1) Martin Chulov, Saudi Arabia cuts diplomatic ties with Iran after execution of cleric, The Guardian. <https://t.ly/5M9X> (4 Jan 2016)
- (2) Ben Hubbard, Iranian Protesters Ransack Saudi Embassy After Execution of Shiite Cleric, The New York Times. <https://rb.gy/sigq> (2 Jan 2016)
- (3) Sima Shine, YoelGuzansky, and EldadShavit, Iran and Saudi Arabia Renew Relations, INSS Insight, pp. 1-3.
- (4) Ibid.
- (5) نقلًا عن موقع BBC News الصادر باللغة الفارسية: كيوان حسيني، از سرکيري روابط ايران و عربستان به چه معناست؟، BBC News فارسي. <https://www.bbc.com/persian/articles/c7216m0ep2po> (14mar 2023)
- (6) نقلًا عن صحيفة "الدنيا" الإيرانية: چرا بايد به توافق ايران و عربستان خوشبين بود؟، كيهان. <https://t.ly/IBmm> (17 mar 2023)
- (7) مسئول ایرانی پجری محادثات مع مسئولین اروپاییین فی أوسلو، العربية.نت. <https://goo.su/0Y6nWF> (22 mar 2023)
- (8) نقلًا عن موقع "الدبلوماسية الإيرانية" الصادر باللغة الفارسية: إبراهيم نوار، افتادن طرح آمریکا در دریا بدون حلقة نجات...موقفیت توافق ایران و عربستان در کرو توقف دخالت های آمریکاست، دیپلماسی ایرانی. <https://goo.su/GG6H> (20 mar 2023)
- (9) نقلًا عن موقع "أخبار الشرق" الصادر باللغة الفارسية: جواد معصومی، آیا توافق ایران با عربستان باعث احیای برجام میشود؟ / پشت پرده پروژه بیثبات سازی منطقه در دوران نظم جدید جهانی!، مشرق نیوز. <https://goo.su/SSYfJp> (22 mar 2023)
- (10) نقلًا عن صحيفة "الثقة" الإيرانية: مصطفى اعلايی، دیپلمات در یادداشت اختصاصی برای "اعتمادآنلاین" نوشت ... میان ایران و عربستان سعودی چه خبر است؟، اعتمادآنلاین. <https://goo.su/xGM56s> (16 mar 2023)
- (11) Ana Davis and Omar Auf, Iran-Saudi Arabia: A Regional Transformation?, The Cairo Review of International Affairs. <https://goo.su/sYWxzv>
- (12) Ibid.
- (13) نقلًا عن "وكالة أنباء موج" الإيرانية: دلائل توافق عربستان با ایران چیست؟ / آیا عربستان منافع غرب را در ارتباط با ایران نادیده می گیرد؟، خبرگزاری موج. <http://goo.su/uY1zUv> (11 mar 2023)
- (14) Kristian Coates Ulrichsen, As longterm partnership with US fades, Saudi Arabia seeks to diversify its diplomacy – and recent deals with China, Iran and Russia fit this strategy, The Conversation. <https://goo.su/oqfj> (27mar 2023).
- (15) مصطفى اعلايی، دیپلمات در یادداشت اختصاصی برای "اعتمادآنلاین" نوشت ... میان ایران و عربستان سعودی چه خبر است؟، مرجع سابق.
- (16) الجدعان: هناك فرص كثيرة للاستثمار بين السعودية وإيران، سكاى نيوز عربية.
- (17) Ahmed Aboudouh, China's mediation between Saudi and Iran is no cause for panic in Washington, Atlantic Council. <https://goo.su/d6VQH> (21 mar 2023).
- (18) 9 مقاتلات صينية تعبر خط المنتصف بمضيق تايوان، سكاى نيوز عربية. <https://goo.su/Rtbh9K> (31 mar 2023)
- (19) Daniel Brumberg, China as Middle East Matchmaker, Arab Center Washington DC. <https://goo.su/EFOZV> (16 mar 2023).
- (20) نقلًا عن موقع رادو فردا الإيراني: على افشاری، ایران و عربستان: أشتی در بلندای خصومت، رادیو فردا. <https://goo.su/cAf84ne> (12 mar 2023).
- (21) Kristian Coates Ulrichsen, Op.Cit.
- (22) Taylor Luck, Can Arab Gulf states entice Iran to cut a new nuclear deal?, TheChristian Science Monitor. <https://goo.su/xLvae> (13 Jan 2022).
- (23) Daniel Brumberg, Op.Cit.
- (24) Daniel Levy, America's Role in the Saudi-Iran Fault Line, Russian International Affairs Council. <https://goo.su/Vx55Li> (6 mar 2020).
- (25) Daniel Brumberg, Op.Cit.
- (26) Factbox: Middle East flashpoints that could be affected by Saudi-Iran deal, Reuters. <https://goo.su/BseK> (12 mar 2023).
- (27) Samira Nasirzadeh, EyadAlrefai, Saudi and Iran: how our two countries could make peace and bring stability to the Middle East, The Conversation. <https://goo.su/TSsKgj> (14 Jun 2019).
- (28) Ibid.
- (29) محمد علی سالم، اختبار الثقة: تأثير الاتفاق السعودي الإيراني فی تهدئة صراعات الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. <http://goo.su/v2qTCJN> (27 mar 2023)
- (30) فی زیارة هی الأولى منذ سنوات.. وزیر الخارجية السوري یصل إلى القاهرة، روسيا اليوم. <http://goo.su/7AbPo> (1 Apr 2023)
- (31) السعودية ستوجه دعوة للرئيس السوري بشار الأسد لحضور القمة العربية المقبلة فی الرياض، روسيا اليوم. <http://goo.su/zu0Mi> (2 Apr 2023)
- (32) Factbox: Middle East flashpoints that could be affected by Saudi-Iran deal, Op.Cit
- (33) نقلًا عن موقع أوروبا الإخباری الصادر بالفارسية: سعید جعفری، گفتگو با متخصص روابط ایران و عربستان؛ آیا توافق تهران و ریاض نظم نوینی در منطقه شکل میدهد؟، یورونیوز فارسی. <https://goo.su/vzXE> (28 mar 2023)
- (34) Ahmed Aboudouh, Op.Cit
- (35) David Ignatius, How China is heralding the beginnings of a multipolar Middle East, The Washington Post. <https://goo.su/Gdd0> (16 mar 2023).

تأثير الاتفاق السعودي – الإيراني على المنطقة العربية

مرثت زكريا

باحث في الدراسات الإيرانية

طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

مستخلص :

أشار البيان الثلاثي الذي صدر عن كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران والذي ينص على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران وإعادة فتح سفارتيهما خلال مدة أقصاها شهران، على أن يتم ذلك في إطار احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية- الكثير من ردود الفعل الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على المنطقة العربية.

لكن اللافت للانتباه في هذا الإطار، أن الاتفاق ذاته لم يكن مفاجأة، على خلفية المحادثات التي كانت قائمة بين الرياض وطهران بوساطة عراقية منذ فترة ليست بالقصيرة، بينما التوقيت والوسيط كانا كذلك. ولكن يمكن فهم الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران في إطار الدور العالمي الذي بدأت الصين أخيراً في الاضطلاع به، ولاسيما في ظل تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد خروج واشنطن من أفغانستان والعراق، ناهيك عن المنافع التي قد يوفرها الاتفاق للطرفين السعودي والإيراني، لذلك من الأهمية التعرف على مصالح كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران من وراء عقد الاتفاق، ودراسة تأثير الاتفاق السعودي – الإيراني على المنطقة العربية، واستشراف مستقبل المنطقة العربية بعد توقيع الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران.

الكلمات المفتاحية : الاتفاق السعودي الإيراني، المنطقة العربية

The impact of the Saudi-Iranian agreement on the Arab region

■ Mervat Zakaria

Researcher in Iranian studies

PhD student at the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

Abstract:

The effects of the tripartite statement issued by China, the Kingdom of Saudi Arabia, and Iran, which stipulates the resumption of diplomatic relations between Riyadh and Tehran and the reopening of their embassies within a maximum period of two months, provided that this is done within the framework of respect for the sovereignty of countries and non-interference in their internal affairs - many regional reactions And international, especially with regard to its impact on the Arab region.

The agreement was not a surprise, against the backdrop of the talks that had been taking place between Riyadh and Tehran, mediated by Iraq, for quite some time, while the timing and the mediator were the same. But the Chinese mediation between the Kingdom of Saudi Arabia and Iran can be understood within the framework of the global role that China has finally begun to play, especially in light of the decline of American influence in the region after Washington's withdrawal from Afghanistan and Iraq, so, it is important to study the impact of the Saudi-Iranian agreement on the Arab region, and anticipating the future of the Arab region after the signing of the agreement between the Kingdom of Saudi Arabia and Iran.

Keywords: the Saudi-Iranian agreement, the Arab region